

لا يجوز أن تبقى الأسرة الدولية وحيدة في محاسبة من نهب مال اللبنانيين

الدكتور حبيب الزغبى

كي لا يعتقد الجيل الجديد ان سرقة المال العام في لبنان هي القاعدة وانها تمر دائماً من دون محاسبة، وكي نبدأ إجراءات تخطي تقفير الشعب، وكي لا يبقى مطلب الثورة باسترجاع هذه الاموال شعاراً، علينا ان نخوض معركة استرجاع اموال منهوية من حيث المبدأ ومن حيث حاجة البلد الملحة اليها. وما حصل حتى الان من قوانين واجراءات قضائية لا تسمح بالوصول الى نتيجة في هذا المجال.

ان بلدان الخارج قد بدأت بالمحاسبة، اذ بادرت الادارة الاميركية الى تجميد اموال من تعتقد انه نهب المال العام عبر الخزانة (Ofac) وقانون ماغنيتسكي وقانون سيزار لمعاقبة من يستفيد من نهب الشعب بتهريب المشتقات النفطية عبر الحدود، كما تحرك المدعي العام السويسري في موضوع ملفات تتعلق بالمال العام، ويبدو ايضاً ان تحرك فرنسا والاتحاد الاوروبي اصبح وشيكاً، كما يبدو ان السلطات القضائية في بريطانيا قد تبادر قريباً الى اكتشاف وتجميد اصول اللبنانيين متعلقة بسلب المال العام. وبغض النظر عما اذا كان جميع المتهمين هم فعلاً مجرمون، فان الخارج يتحسس مع الشعب اللبناني لكنه لا يستطيع سوى تجميد الاموال وليس استردادها، فهذا من واجباتنا نحن.

لقد بدا واضحاً ان حجم الفجوة المالية التي وقع فيها لبنان لا يتطلب للنهوض دعماً مالياً خارجياً واصلاحات جذرية فقط، بل يتطلب ايضاً استرجاع بعض الاموال المنهوية مما سيحدث صدمة ايجابية لدى الشعب.

ويتم ذلك عبر العمل فوراً على انشاء محكمة مستقلة ومختلطة لهذا الغرض، وتحديداً لتخطي مشكلة التدخلات السياسية في القضاء الحالي والخطر الذي قد يتعرض له القضاء والتأخير غير المقبول في بت الملفات وعدم المكننة والمحاسبة. فتكون مهمة هذه المحكمة اكتشاف هذه الجرائم استناداً الى التدقيق الجنائي الذي هو امر ضروري وملح وسائر الاجراءات الفعالة، ومن ثم مصادرة الاموال والموجودات داخل لبنان وخارجه وحجزها واستعادتها. مع العلم ان هذا العمل لاستعادة الاموال يصطدم بتشاؤم الكثيرين بالنسبة الى امكان تطبيقه وسيصطدم بمن تقاسموا جينة الوطن.

وقد جاء اقرار قانون استعادة الاموال المنهوية بالامس القريب كخطوة على طريق الالف ميل، لكنها غير كافية ولن تأتي بالنتائج المطلوبة بمفردها وبصيغتها الحالية لأنها تحتاج الى مراسيم تنظيمية وتطبيقية لن تنفذ استناداً الى الخبرة السابقة والى القوانين التي لا تطبق. فالهيئة الوطنية لمحاربة الفساد التي لحظت في القانون والتي تأخر انشاؤها اشهرها طويلة، هي كمعظم اللجان التي تؤلف عائق أمام التنفيذ السريع وتنتهي بنظريات وتحاليل. حتى ان مهامها في هذا القانون تقتصر على "التنسيق" و"اعداد استراتيجيات وخطط" و"اليات تفاوض وتحديد عقبات" و"الاستعانة بالآخرين واعداد تقارير". فعلى هذه الهيئة ان تعمل ضمن المحكمة المطروحة كي تكون مفيدة.

لدينا الان كفاية من الهيئات واللجان والقوانين، منها قانون التدقيق الجنائي وقانون من اين لك هذا ورفع السرية المصرفية والاثراء غير المشروع، والمطلوب هو آلية تنفيذية فعالة لتطبيق هذه القوانين عبر مؤسسة متكاملة مستقلة ذات صديقة تعمل بتجرد وجدية، وهي محكمة مختلطة مؤلفة من خيرة القضاة الشباب الشجعان، يختارهم رئيس مجلس القضاء الاعلى وقضاة متخصصون من الخارج، تعمل رئاستها بالمدارة كل سنة بين قاض اجنبي ولبناني ولديها مقر في لبنان وخارجه واحكام تصدر باسم المحكمة وليس قضاة معينين، مع ابقاء اسماء القضاة الذين عملوا عبر ملف معين سرية لحمايةهم. ويكون لهذه المحكمة ايضاً اجهزتها الخاصة الامنية والاستخباراتية والمعلوماتية والتكنولوجية، تقدم على التعاون مع المحاكم والمؤسسات الخارجية والاستفادة من قوانين الامم المتحدة والOECD الاوروبية التي تطورت في السنوات الاخيرة لمحاسبة الفاسدين الذين استباحوا المال العام في جميع انحاء العالم. وللذين يرون ان لا مجال لاستعادة الاموال المنهوية نستشهد باربعة بلدان على الاقل استرجعت اموالاً منهوية هي هايتي والفلبين ومؤخراً انغولا والسودان. وثمة امثلة لسياسيين غربيين اعدوا بعض الاموال بناء على احكام صدرت في حقهم. فمذ اتفاق ميريدا (Merida) للأمم المتحدة التي وقعها لبنان سنة 2009، ومنذ اتفاق تبادل المعلومات مع البلدان الاوروبية فتح مجال كبير لاسترداد اموال عامة منهوية.

صحيح انه في السنوات الأخيرة فُتحت ملفات فساد عدة في لبنان بمواكبة ضجة اعلامية كبيرة، لكنها عادت واقلت او نامت في ادراج العدلية بسبب تدخلات سياسية، مما يشكل خطراً اكبر لان الملفات التي فتحت وحصلت لفلقتها تشكل سبق ادعاء وتزيد المرتكب حصانة لانها تمنع محاكمته جيداً في حال اتُخذ هذا القرار لاحقاً.

استعادة الاموال المنهوية من الصعب جداً تقديرها في الوقت الراهن، وقد سمعنا ارقاما ما بين 20 مليار دولار و 400 مليار دولار، لكن الاكيد هي من الاعلى في العالم اذا اخذنا في الاعتبار حجم لبنان واقتصاده. ان الاموال المنهوية تشمل بنظري، على سبيل المثال لا الحصر، عمولات لها علاقة بالشأن العام وريحاً من صفقات بالتراضي وغشاً من مثل الفيول المغشوش ورشاوى لريح دعاوى كبيرة وابرام عقود مع مؤسسات الدولة تخبىء سماسرة ظل، والتهريب ورشاوى للاستحصال على رخص معينة من دون وجه حق، وسرقة اموال مساعدات اجنبية واستعمال المصرف المركزي لمنافع شخصية او لدعم محسوبيات او مقربين. انني اقدر هذه الاموال المنهوية بنحو 35 مليار دولار اميركي، استناداً الى ان كامل مصروف الدولة عبر الموازنات وخارجها كان في فترة الثلاثين سنة الماضية 320 مليار دولار تقريباً، ولكن الجزء الاكبر هو للاجور والدين العام، لذلك نقدر الاموال المنهوية بـ7% فقط من المصاريف الموازية، اي 19 مليار دولار ومن خارج الموازنة حوالي 8 مليارات دولار، اضافة الى الفائدة عليها، اي ما مجموعه 35 مليار دولار اميركي. هذا التقدير لا يتضمن الهدر وسوء الادارة اللذين يصعب تقديرهما او تحصيل اي منهما واقعيّاً. واذا استطاع لبنان منطقياً استعادة 20% من هذه الاموال على سبيل المثال، فسيجني مبلغ 7 مليارات دولار، اي اكثر مما نستطيع نيله كقرض فقط من صندوق النقد الدولي. اذ ان الاستثمار بمحكمة خاصة مختلطة فعالة وسريعة امر مبرر عندما تكون الارقام المنهوية مقدرة بهذا الحجم، واننا لا نعرف ماذا سنجد في "مغارة علي بابا" حتى ندخلها! المهمة ليست سهلة ولكنها تحد كبير يجب حوضه.

عندما يتم تأليف هذه المحكمة وتبدأ انشطتها وتنسيقها مع قضاء خارجي ومع الامم المتحدة وتبادل المعلومات ويتبين انها جدية ولا رجوع عنها، سيأتي بعض المتورطين في الفساد ويطرح تسوية تقضي بدفع جزء من الاموال والاصول التي استولوا عليها لقاء عدم زجهم في السجون. وعندها سيتضعض عرش بعض المسؤولين ويشعر اللبناني بتفاوت واعادة الثقة بالمستقبل.

انني اعول على رئيس مجلس القضاء الاعلى والقوى الشعبية الصامتة والمجتمع المدني والثوار ونقابة المحامين ونادي القضاة، للدفع باتجاه تأليف محكمة كهذه وتحسينها.